



جامعة ميد أوشن

كلية العلوم الإنسانية

ماجستير القانون الرقمي

اسم الطالب

الرقم الأكاديمي

الموسم الجامعي

2026

العرض المبدئي

العرض المبدئي: هو تقرير علمي يقدم فيه الباحث تصورًا أوليًا للبحث المراد إنجازه، ويُعرض للتقييم خلال الفصل الدراسي الثاني، ويشتمل على عنوان البحث، والمقدمة، وأهمية الموضوع، ومشكلة البحث، والتساؤلات الفرعية، ومنهجية البحث، وخطة البحث. ويهدف العرض المبدئي إلى تقويم موضوع البحث ومنهجيته، والتحقق من سلامة بنائه العلمي، وتمكين الباحث من الاستفادة من الملاحظات والتوجيهات قبل البدء في إعداد البحث بصيغته النهائية. ويُعد اجتياز مرحلة العرض المبدئي أساسًا لتحرير البحث كاملاً خلال الفصل الدراسي الثالث، تمهيدًا لنشره في مجلة علمية محكمة وفق متطلبات البرنامج.

المتطلبات العامة لإعداد العرض المبدئي

يراعى عند إعداد العرض المبدئي الالتزام بالمتطلبات الآتية:
يعتمد في توثيق المراجع نظام APA، مع مراعاة الاستثناء الخاص بتوثيق التشريعات والأنظمة والأحكام القضائية الوارد في هذا الدليل.
يكتب متن البحث باللغة العربية بخط Simplified Arabic، وبحجم خط 14 للعناوين الرئيسة والفرعية، و12 لمتن البحث.
تكتب النصوص باللغة الإنجليزية بخط Times New Roman، وبحجم خط 12.

ملاحظة:

فيما لم يرد بشأنه نص في هذا الدليل، يرجع إلى تعليمات المجلة العلمية المعتمدة للنشر.

مكونات العرض المبدئي:

■ ملخص البحث:

يراعى أن يُكتب الملخص في فقرة واحدة ويتراوح بين (150–250) كلمة، بلغة علمية واضحة وموجزة، وألا يتضمن إحالات أو هوامش أو جداول أو أشكال. كما تُدرج الكلمات المفتاحية في نهايته، ويُكتب باللغتين العربية والإنجليزية. حيث يعكس الملخص في العرض المبدئي التصور الأولي للبحث.

The abstract shall be presented as a single paragraph written in clear, concise, and scholarly language. It shall not contain citations, footnotes, tables, or figures. A list of keywords shall be provided at the end of the abstract. The abstract must be prepared in both Arabic and English. For the preliminary proposal, the abstract shall reflect the preliminary concept of the proposed research.

■ أولاً: مقدمة

تُعد المقدمة المدخل الرئيس للبحث، وتهدف إلى تهيئة القارئ لموضوع الدراسة من خلال تقديم عرض متدرج ينتقل من العام إلى الخاص، بما يساهم في بناء تصور واضح عن مجال البحث وموضوعه. وتشتمل المقدمة على الإطار العام للموضوع والإطار الخاص له، وفق الآتي:

✓ الإطار العام للموضوع

يتضمن تمهيداً عاماً يعرف بالمجال الذي يندرج ضمنه البحث، ويبرز سياقه العلمي أو التشريعي أو العملي، بما يمهد للانتقال إلى موضوع الدراسة.

✓ الإطار الخاص للموضوع

يتناول موضوع الدراسة بصورة أكثر تحديداً، من خلال تضيق نطاق العرض تدريجياً وصولاً إلى تحديد موضوع البحث بدقة، تمهيداً للانتقال إلى بقية مكونات البحث.

وعموماً، تقتصر المقدمة على التمهيد للموضوع، دون التطرق إلى مشكلة البحث أو منهج الدراسة أو خطة البحث، إذ تُعرض هذه العناصر في مواضعها المخصصة ضمن العرض المبدئي.

■ ثانياً: أهمية الموضوع

تُبين أهمية الموضوع المبررات التي دعت إلى اختياره، والقيمة العلمية أو العملية المرجوة من دراسته، من خلال توضيح الإسهام الذي يمكن أن يقدمه البحث في معالجة الإشكالية محل الدراسة، أو إثراء المعرفة القانونية، أو تطوير التطبيق العملي. وتُصاغ أهمية الموضوع بأسلوب موضوعي وموجز، بعيداً عن العبارات العامة أو غير المدعومة بمبررات علمية.

ويجوز للباحث عرض أهمية الموضوع وفق أحد التقسيمين الآتيين، بحسب طبيعة الدراسة:

الأهمية العلمية والأهمية العملية، أو الأهمية القانونية، والأهمية الاجتماعية، والأهمية الاقتصادية.

وعموماً، يبين الباحث الأهمية العلمية والعملية للدراسة، مع التركيز على إبراز القيمة المضافة للموضوع، وبيان إسهامه في معالجة الإشكالية محل الدراسة أو سد فجوة بحثية أو دعم التطبيق القانوني. ويراعى أن تكون عناصر الأهمية واضحة ومحددة وموجزة، مع تجنب الإطالة أو تكرار ما ورد في المقدمة.

■ ثالثاً: مشكلة البحث

تمثل مشكلة البحث المحور الرئيس الذي تدور حوله الدراسة، وتعبر عن المشكلة القانونية التي يسعى الباحث إلى معالجتها والإجابة عنها. وتُصاغ مشكلة البحث بصورة واضحة ومحددة، بما يعكس وجود قضية قانونية تستدعي الدراسة والتحليل، وتكون منسجمة مع عنوان البحث وأهميته ومنهجيته.

نموذج تطبيقي:

عنوان البحث: المسؤولية المدنية عن أخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي.

مشكلة البحث: يثير الاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي العديد من الإشكالات القانونية المتعلقة بتحديد المسؤول عن الأضرار الناجمة عن أخطاء هذه الأنظمة، في ظل تعدد الأطراف المتدخلة وقصور بعض القواعد القانونية التقليدية عن استيعاب هذه التطبيقات. ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تكفي القواعد القانونية الحالية لتنظيم المسؤولية المدنية عن أخطاء أنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي؟

■ رابعاً: التساؤلات الفرعية

تنبثق التساؤلات الفرعية من مشكلة البحث، وتهدف إلى تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات المحددة التي تسهم في معالجتها بصورة منهجية، وتمثل إطاراً موجهاً للبحث بما يحقق الإجابة عن المشكلة الرئيسة. ويراعى أن تكون التساؤلات واضحة، ومتراكبة، وخالية من التكرار، ومنسجمة مع عنوان البحث ومشكلة البحث. وألا يتجاوز عددها خمسة تساؤلات فرعية.

■ خامساً: المنهج المعتمد

يحدد الباحث المنهج أو المناهج العلمية المعتمدة في دراسة موضوع البحث، مع بيان مدى ملاءمتها لطبيعة الدراسة، ومبررات اختيارها، وكيفية توظيفها في معالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه، ويراعى اختيار المنهج الذي ينسجم مع موضوع الدراسة، كالمنهج الوصفي أو التحليلي أو المقارن أو التأصيلي، بحسب مقتضى البحث.

نموذج عام:

المنهج المعتمد: يعتمد هذا البحث على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** لبيان الإطار النظامي لموضوع الدراسة وتحليل النصوص النظامية والآراء الفقهية ذات الصلة، كما يستعين **بالمنهج المقارن** عند المقارنة بين التنظيم السعودي وبعض التشريعات المقارنة، كلما اقتضت طبيعة البحث ذلك.

■ سادساً: خطة البحث

تمثل خطة البحث الهيكل التنظيمي للدراسة، وتوضح كيفية تقسيم موضوع البحث إلى عناصر رئيسية وفرعية وفق تسلسل منطقي ينسجم مع عنوان البحث، ومشكلة البحث، وتساؤلاته. ويراعى أن تتسم الخطة بالوضوح والتوازن والترابط بين أجزائها، بما يسهم في معالجة موضوع البحث بصورة منهجية.

نموذج:

المبحث الأول..... :

المطلب الأول..... :

الفرع الأول..... :

الفرع الثاني..... :

المطلب الثاني..... :

الفرع الأول..... :

الفرع الثاني..... :

المبحث الثاني..... :

المطلب الأول..... :

الفرع الأول..... :

الفرع الثاني..... :

المطلب الثاني..... :

الفرع الأول..... :

الفرع الثاني..... :

ملاحظة: يجوز للباحث تعديل تقسيم خطة البحث بما يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة، شريطة المحافظة على التسلسل المنطقي والتوازن بين أجزائها.

■ سابعاً: الخاتمة

تُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن عرضاً موجزاً لأبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، والتوصيات المستخلصة منها، ويجوز أن تتضمن الإشارة إلى بعض الإشكالات القانونية أو الموضوعات ذات الصلة التي تستحق مزيداً من الدراسة والبحث، بما يفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية، ثم:

✓ النتائج:

تتضمن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسة موضوع البحث، على أن تكون مستندة إلى ما انتهى إليه البحث.

✓ التوصيات:

تتضمن المقترحات التي يراها الباحث مناسبة في ضوء نتائج الدراسة، سواء على المستوى التشريعي أو القضائي أو التطبيقي أو البحثي.

عموماً، يوضح الباحث بإيجاز أبرز النتائج والتوصيات المتوقعة في ضوء موضوع الدراسة ومشكلتها، على أن تعد تصوراً أولياً قابلاً للتعديل في ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج نهائية.

■ ثامناً: المراجع

1. في متن البحث:

يجب ذكر مصادر جميع المعلومات التي ترد في متن البحث عن الدراسات المنشورة لباحثين آخرين. يمكن كتابة المراجع في متن البحث باتباع إحدى الطريقتين الآتيتين:

أولاً: كتابة المرجع ضمن قوسين متوسطين [1]، على أن يتم ترتيب المراجع وفق تسلسل ورودها في النص. ويمكن كتابة أكثر من رقم مرجع ضمن القوسين يفصل فيما بينهم بفواصل [33, 15, 12] وتوضع ضمن اقواس بشكل متسلسل من الأصغر إلى الأكبر.

حال كان المرجع لباحثين تكتب كنية الأول وكنية الثاني متبوعاً بفاصلة ثم عام النشر (سعيد وداود، 2025) وفي حال كان المرجع لأكثر من باحث توضع كنية الباحث الأول وتضاف كلمة وآخرون متبوعاً بفاصلة ثم عام النشر (داود وآخرون، 2020)، وإذا كان المرجع اجنبياً تكتب كنية الأول تتبعها فاصلة ثم كلمة et al. على أن تتم كتابتها بشكل مائل (Davis, et al.,2023)

وفي حال الإشارة إلى أكثر من مرجع ضمن النص تذكر المراجع حسب حداثتها من الأقدم إلى الأحدث، وتذكر كنية مؤلف المرجع الأول تتبعها فاصلة ثم عام النشر يليه فاصلة منقوطة ثم تذكر كنية مؤلف المرجع الثاني وتتبعها فاصلة ثم عام النشر وهكذا

(Davis,1980; Hall,2000; Spiceland,2011)

في حال الاقتباس الحرفي يوضع الاقتباس داخل قوسين صغيرتين ثم تذكر كنية المؤلف تتبعها فاصلة ثم عام النشر تتبعه فاصلة ثم رقم الصفحة

2-قائمة المراجع

- تتضمن الكتب والمقالات ومواقع الانترنت وغيرها من المصادر.
- يجب كتابة جميع المراجع المذكورة في متن النص في قائمة المراجع
- يجب عدم ورود كلمة وآخرون في قائمة المراجع بل يجب كتابة أسماء جميع المؤلفين المشاركين في المرجع.
- يراعى الاعتماد على مراجع علمية حديثة وموثوقة كلما كان ذلك ممكناً، مع عدم الإخلال بالرجوع إلى المصادر الأصلية أو الكلاسيكية أو التشريعات والأحكام ذات الصلة متى اقتضت طبيعة البحث ذلك..

- يجب تدقيق المراجع الواردة في قائمة المراجع مع تلك الواردة في متن النص.
- يجب ترتيب المراجع حسب ترتيب الاحرف الابجدية مع اهمال (ال) التعريق في الترتيب وفي حال وجود مرجعين لنفس الملف يرتبان زمنيا بشكل تصاعدي.
- عدم ترقيم المراجع.
- يكون تباعد اسطر المرجع الواحد مفردا 1سم.
- يكون تباعد الاسطر بين كل مرجعين مزدوجا 2سم.
- عندما يطول توثيق المرجع الواحد لأكثر من سطر فيجب ان تكون الاسطر الأخرى بعيدة خمس مسافات عن هامش السطر الأول.

3- توثيق المراجع:

أولاً- الكتب

كتاب لمؤلف واحد:

الاسم الأخير, الاسم الأول (التاريخ). عنوان الكتاب (بخط اسود غامق). بلد النشر: الناشر. الحسين, زياد (1996). **فيزيولوجيا النبات**. سورية: منشورات جامعة حلب.

كتاب لمؤلفين او اكثر:

الاسم الأخير, الاسم الأول للمؤلف الاول; ثم الاسم الأخير, الاسم الأول للمؤلف الثاني (التاريخ). عنوان الكتاب بخط اسود غامق. بلد النشر: الناشر. يقصل بين المؤلف الأول والثاني بفاصلة منقوطة.

الحسين, زياد; العاروض, منير; اشيش, عبد الرحمن (2011). **فيزيولوجيا النبات** سورية: منشورات جامعة الفرات.

ثانياً- الدوريات

بحث في مجلة:

الاسم الأخير, الاسم الأول (التاريخ). عنوان البحث (بخط مائل). اسم المجلة. العدد (خط اسود غامق), الصفحات.

الفرحان, محمد (2011). دراسة تحليلية للأسئلة الواردة في الخطط الدراسية التي يعدها معلمو الصف الأول المتوسط. رسالة التربية وعلم النفس. 14, 1-34.

بحث في مؤتمر:

الاسم الأخير, الاسم الأول (السنة والشهر). عنوان البحث (بخط اسود غامق). عنوان المؤتمر. البلد: مكان انعقاد المؤتمر.

الحسن، محمد (2008، شباط). الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الإنسانية في جامعة الفرات ومعوقاته. بحث مقدم في ندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي: التحديات والتطوير. جامعة تشرين: اللاذقية.

ثالثاً - المصادر الالكترونية:

يراعى فيها ما تم بيانه في توثيق المراجع وفق نوع كل مرجع مع إضافة تاريخ الاسترجاع من الانترنت وعنوان الموقع .

■ تاسعاً: استثناء خاص بتوثيق التشريعات والأحكام القضائية

نظراً لخصوصية البحث القانوني، ولما تتطلبه التشريعات والأنظمة واللوائح والأحكام والقرارات القضائية من بيانات تعريفية يصعب استيعابها ضمن نظام APA ، تُوثق هذه المصادر في الهوامش وفق الأصول المتبعة في البحوث القانونية، مع الالتزام بنظام APA في توثيق بقية المراجع، وذلك ما لم تنص تعليمات المجلة أو الجهة الناشرة على خلاف ذلك.

1 : توثيق الأنظمة والقوانين واللوائح

عند الإشارة إلى نظام أو قانون أو لائحة لأول مرة، يراعى ذكر البيانات الآتية:

- اسم النظام أو القانون أو اللائحة .
- رقمه (إن وجد) .
- تاريخ صدوره .
- جهة الإصدار .
- بيانات النشر في الجريدة الرسمية (إن وجدت) .

مثال:

نظام المعاملات الإلكترونية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/18) بتاريخ 1428/03/08هـ، الجريدة الرسمية (أم القرى)، العدد (...).

أو

القانون رقم (...) المتعلق بـ (...)، الصادر بتاريخ (...)، الجريدة الرسمية، العدد (...)، ص (...).

وعند تكرار الاستشهاد بالتشريع نفسه، يجوز اختصار بيانات التوثيق بما يحقق سهولة الرجوع إليه، كذكر اسم النظام أو القانون ورقم المادة محل الاستشهاد، متى كان قد تم توثيقه كاملاً عند أول استشهاد.

2 : توثيق الأحكام والقرارات القضائية

يجب أن يتضمن توثيق الحكم أو القرار القضائي – بحسب البيانات المتوفرة – ما يأتي:

- اسم المحكمة .
- رقم الحكم أو القرار .
- تاريخ صدوره .
- الدائرة القضائية (إن وجدت) .
- رقم الدعوى (عند الاقتضاء) .
- مصدر نشر الحكم، إن كان منشورًا (مجلة قضائية، قاعدة بيانات، موقع رسمي...) .

مثال:

المحكمة العليا، حكم رقم (...)، بتاريخ (...)، منشور في مجموعة المبادئ القضائية، ص (...).
أو

المحكمة التجارية بالرياض، الحكم رقم (...)، بتاريخ (...)، منشور عبر منصة وزارة العدل.

وعند تكرار الاستشهاد بالحكم أو القرار القضائي نفسه، يجوز اختصار بيانات التوثيق بما يحقق سهولة الرجوع إليه، كذكر اسم المحكمة ورقم الحكم، مع الإشارة إلى الصفحة عند الاقتباس من مصدر منشور.

عموماً، يقتصر تطبيق نظام APA على توثيق المراجع العلمية، في حين توثق التشريعات والأنظمة والأحكام القضائية في الهوامش وفق الأصول القانونية المتبعة، ولا تدرج ضمن قائمة المراجع.